فيصل التبيني
عضو مجلس نواب الشعب

باردو في 13 ديسمبر 2018

2951

إلى السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع : سؤال كتابي لوزير حقوق الانسان عملا بأحكام الفصلين 96 من الدستور و145 من النظام الداخلي أإلى بخصوص عقود الخدمات المبرمة مع "خبراء" او "مستشارين"

سيدي،
علمنا ان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية والمؤسسات التي تساهم الدولة في راسمالها بنسبة كبيرة (50 بالمائة فما فوق) ابرمت عقود خدمات مع "خبراء" و"مستشارين" هي في الحقيقة والواقع عقود تشغيل لمدة محدودة حسب ما اتضح من المكافات والامتيازات التي يتقاضاها هؤلاء : اجرة شهرية، سيارة وظيفية، قصاصات بنزين... فعلى سبيل المثال لا الحصر، تم التعاقد مع احد المتقاعدين من قبل شركة الخطوط التونسية بعد مصادقة وزارة النقل على ذلك خلال سنة 2017 ليتم تعيينه بادارة الشؤون القانونية والنزاعات مقابل منحة شهرية قدرها 1500 دينارا وسيارة وظيفية شبيهة بالممنوحة لمدير مركزي وقصاصات بنزيل. كما لاحظنا ان بعض الوزارات والمؤسسات العمومية ابرمت عقود خدمات مع اشخاص لهم مهن وانشطة اخرى مثل الاذاعة التونسية (متعاونون خارجيون). ايضا، لاحظنا ان عددا من اعوان الوزارات والمؤسسات العمومية يباشرون انشطة اخرى لها علاقة بمهامهم ويتغيبون عن عملهم للقيام بها (تنشيط الندوات وغير ذلك) دون ان تفعل ضدهم احكام الفصل 97 ثالثا من المجلة الجزائية. كما لاحظنا ان البعض يباشرون انشطة ليست لها علاقة بمهامهم دون ان تتم معاقبتهم تاديبيا. ايضا، بادر بعض الاعوان الذين غادروا الوظيفة العمومية باحداث مكاتب لمباشرة خلال فترة التحجير انشطة لها علاقة بمهامهم مثل الجباية والاستخلاص والثقافة والصفقات العمومية ملحقين اضرارا جسيمة بالخزينة العامة وبالصالح العام وطالبي الشغل دون ان تفعل ضدهم احكام الفصل 97 ثالثا من المجلة الجزائية كما نص على ذلك المنشور عدد 45 لسنة 1998 الصادر عن الوزارة الاولى. تبعا لما تقدم، ارجوا منكم مدي بالمعطيات التالية :

1/ الاجراءات التي اتخذتموها ضد الاعوان بما في ذلك اعوان المؤسسات العمومية التي هي تحت اشرافكم والمؤسسات التي تساهم الدولة في راسمالها الذين يباشرون انشطة اخرى لها او ليس لها علاقة بمهامهم وكذلك الاعوان الذين انقطعوا عن الوظيفة العمومية والذين يباشرون انشطة لها علاقة بمهامهم خلال فترة التحجير.

2/ قائمة في الخبراء الذين ابرمت وزارتكم والمؤسسات العمومية التي تحت اشرافها عقود خدمات كما بينا اعلاه مع التنصيص على مكافاتهم الشهرية ووضعيتهم المهنية (متقاعدون ام لا، لهم انشطة اخرى، لهم مؤجر اخر) واختصاصاتهم المهنية وشهائدهم العلمية وسنهم.

3/ قائمة في المكلفين بمامورية والمستشارين من غير الموظفين العموميين.

فيصل التبيني
عن حزب صوت الفلاحين

الجمهـــــورية التـــــونسية
رئاسة الحكومة
الوزير المكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية
المجتمع المدني وحقوق الانسان

سؤال كتابي للسيد فيصل التبيني

عضو مجلس نواب الشعب

الموضوع: عقود الخدمات المبرمة مع "خبراء" أو "مستشارين".

1. الإجراءات التي تم اتخاذها ضد الأعوان بما في ذلك أعوان المؤسسات التي هي تحت الإشراف والمؤسسات التي تساهم الدولة في رأسمالها الذين يباشرون أنشطة أخرى لها أو ليس لها علاقة بمهامهم وكذلك الأعوان الذين انقطعوا عن الوظيفة العمومية والذين يباشرون أنشطة لها علاقة بمهامهم خلال فترة التحجير.
2. قائمة في الخبراء الذين أبرمت الوزارة والمؤسسات العمومية التي تحت إشرافها عقود خدمات مع التنصيص على مكافأتهم الشهرية ووضعيتهم المهنية (متقاعدون أم لا. لهم أنشطة أخرى. لهم مؤجر آخر واختصاصاتهم المهنية وشهائدهم العلمية وسنهم.
3. قائمة في المكلفين بمأمورية والمستشارين من غير الموظفين العموميين.

الجـــواب:

تم إحداث خطة وزير لدى رئيس الحكومة مكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني وحقوق الانسان بمقتضى الأمر الرئاسي عدد 125 لسنة 2018 المؤرخ في 14 نوفمبر 2018 المتعلق بتسمية أعضاء بالحكومة.

وهي خطة صلب رئاسة الحكومة لا يتم إفرادها بميزانية معيّنة ضمن الميزانية العامة للدولة ولا بموارد مالية أو لوجستية أو بشرية خاصة بها، بحيث يتم الاستعانة بأعوان وإطارات يرجعون بالنظر إلى رئاسة الحكومة أو الملحقين لديها والاعتماد على التجهيزات والمعدات التابعة لرئاسة الحكومة علاوة على تأمين خلاص نفقات وسائل المصالح على ميزانية رئاسة الحكومة. كما لا يتم وضع مؤسسات أو منشآت عمومية تحت إشراف الخطة الوزارية المذكورة.

وبناء عليه، فإن التصرف في الموارد المالية والبشرية المتوفرة يتم من قبل الهياكل المعنية برئاسة الحكومة مباشرة، التي يمكن أن تفيدكم في الغرض.

مع فائق التقدير والاحترام.